

مقدمة

يواجه اليمن تحديات غير مسبقة على كافة المستويات الامنية و المالية و الاقتصادية و الخدمية و الإنسانية و السياسية و استعادة الدولة و انهاء الانقلاب الحوثي حيث قامت بالسيطرة على كافة اجهزة الدولة العسكرية و المدنية و تخريبها و الاستيلاء على كافة الاسلحة بمختلف انواعها العسكرية و الأمنية و تهيئت كل مؤسسات الدولة المالية و المصرفية مما أدى الى تدهور كافة المؤشرات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية و انكمش النشاط الاقتصادي في كل القطاعات الاقتصادية و الانتاجية و الخدمية بأكثر من 50% خلال السنوات الخمس الأخيرة و انعكس ذلك على تدهور مستويات المعيشة و تزايد درجة المعاناة و الضائقة الاقتصادية و المعيشية لمعظم السكان نتيجة ارتفاع الأسعار و تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية و انقطاع المرتبات و ارتفاع معدلات الفقر و البطالة كما شهدت الخدمات الأساسية هي الاخرى تراجعاً حاداً و خاصة خدمات الكهرباء و الوقود و المياه و البيئة و الخدمات الصحية و بالتالي تفاقم الوضع الاقتصادي و الإنساني على النحو الذي خلف ورائه كارثة اقتصادية و أزمة إنسانية متفاقمة فضلاً عن تداعيات فايروس كورونا (كوفيد-19) الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية ، بالإضافة الى التدمير الذي أصاب أجزاء واسعة من البنية التحتية نتيجة الصراع و الحرب .

ان إنقاذ الاقتصاد من الانهيار و استعادة التعافي و النمو الاقتصادي و تحسين مستوى المعيشة و استعادة الخدمات الأساسية و مجابهة التحديات التي حملها فايروس كورونا -كوفيد-19- على الاقتصاد و التنمية و الصحة كل ذلك يتطلب برنامجاً حكومياً استثنائياً يستجيب في بعده الاقتصادي لمطالبات المرحلة الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد و يترجم تطلعات الشعب اليمني و حقه في الحياة الاقتصادية و المعيشية الكريمة و الامنة.

و من هذا المنطلق وضعت الحكومة مفردات و اولويات البرنامج الحكومي بالاستناد الى تشخيص دقيق للتحديات و تحديد للاحتياجات ذات الأولوية و السياسات و التدخلات العسكرية و الأمنية الاقتصادية اللازمة للتغلب على التحديات بإعادة تنظيم المؤسسات العسكرية و الأمنية و توحيدها لمواجهة المليشيات الحوثية الإرهابية و حشد الموارد من المانحين و شركاء اليمن ، فضلاً عن الشروع في إعداد برامج و مسارات العمل التنموي و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و إعادة الاعمار و بناء السلام، ليكون المنطلق و القاطرة التي تجر عربة الاقتصاد و التنمية نحو افاق التنمية و التطور الاقتصادي على المدى المتوسط و الطويل و مواجهة التحديات القائمة التي يتمثل ابرزها فيما يلي:

1- استعادة الدولة واستكمال إنهاء الانقلاب ومعالجة اثاره الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والمواجهة الشاملة للمليشيات الحوثية الارهابية وكافة التنظيمات الارهابية وإعادة تنظيم وإعادة تنظيم القوات المسلحة وتنفيذ بنود اتفاق الرياض وتحقيق الأمن والاستقرار وحماية السكينة العامة.

2- انكماش النشاط الاقتصادي وتدهور طاقته الإنتاجية وتآكل بنيته التحتية وقدراته المادية والمالية والبشرية نتيجة عوامل متعددة بما فيها تداعيات الانقلاب الحوثي وما أدى اليه من دخول اليمن دائرة الصراع والحرب والتي خسرت الاقتصاد اليمني بموجبه أكثر من مائة مليار دولار وفقدان مئات الالاف من الوظائف وفرص العمل وخروج الاستثمار الأجنبي و هجرة بعض رؤوس الاموال الوطنية ذات القدرات المالية العالية بالإضافة الى تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية والمنشآت الخاصة والمؤسسات العامة والتي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات.

3- تفاقم الوضع المالي نتيجة انخفاض نسبة التحصيل وتراجع الإيرادات الحكومية بصورة عامة بأكثر من 30% وانخفاض عائدات الصادرات النفطية والغازية بنسبة وصلت الى مستويات قياسية بالإضافة الى تزايد الدين الداخلي والخارجي الى أكثر من 90% من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع عجز الموازنة الى مستويات غير امنة كنسبة من الناتج المحلي فضلا عن تفاقم ازمة المرتبات والتي بدأت مع نهاية الربع الثالث من عام 2016، حينما توقف الحوثيون عن دفع مرتبات حوالي 1.25 مليون موظف حكومي. بالإضافة الى المرتب التقاعدي للمتقاعدين من المدنيين والعسكريين وتوقف المساعدات النقدية للفئات الفقيرة (1.5 مليون حالة). ولا زالت ازمة المرتبات قائمة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيين، كما تتأخر عملية صرف المرتبات في المناطق التي تحت سيطرة الشرعية ولا تصرف بصورة منتظمة.

4- تدهور سعر الصرف العملة الوطنية نتيجة شحة مصادر النقد الأجنبي وارتفاع الأسعار واتساع الأسواق السوداء للمشتقات النفطية والمضاربة على العملات الأجنبية ومحدودية قدرة البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية والرقابة على أداء الجهاز المصرفي وشركات الصرافة نتيجة انقسام المؤسسات المالية والمصرفية وعدم قدرة البنك المركزي في عدن على إدارة السيولة وخاصة في المناطق التي ليست تحت سيطرة الشرعية بالإضافة الى الإصدار النقدي دون غطاء (طباعة النقود) والذي إثر سلبا على تدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع معدل التضخم.

5- تراجع مصادر النقد الأجنبي واستنزاف احتياطي البنك المركزي. فقد تراجعت الاحتياطيات من العملات الصعبة من 5.4 مليار دولار في عام 2015 الى 1.5 مليار دولار في عام 2016، والى حوالي نصف مليار دولار في عام 2017، أي ان البنك المركزي في صنعاء الخاضع لسيطرة الحوثيين قد استنزف حوالي 91% من الاحتياطي قبل صدور قرار نقل مقر البنك المركزي الى عدن ، كما تناقصت موارد النقد الأجنبي أيضا بسبب توقف انتاج وتصدير النفط والغاز وتراجع تحويلات المغتربين وتناقص تمويلات المانحين بالإضافة الى خروج الاستثمار والشركات الأجنبية وخروج جزء من رؤوس الأموال الخاصة بالإضافة الى ان الوديعة السعودية في البنك المركزي على وشك الانتهاء .

6- تدهور حاد في الخدمات الاجتماعية الأساسية. حيث يعاني قطاع الخدمات الأساسية من هشاشة في بنيته التحتية وشحة في توفير مستلزمات تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع نتيجة عدم رصد المخصصات المالية الكافية بالإضافة الى التدمير الذي تعرضت له في منشئاتها وبنيته التحتية بسبب اتساع دائرة الحرب والصراع، وبالتالي تدهورت قدرتها على تقديم الخدمات للمجتمع، بما فيها المنشآت التعليمية حيث تعرضت أكثر من 1800 مدرسة للتدمير الجزئي والكلي، وتسرب حوالي 2.3 مليون طفل الى خارج العملية التعليمية. وفي قطاع الصحة هناك حوالي 45% من المنشآت الصحية تعمل بطاقتها الكاملة فقط، فيما هناك 55% لا تعمل جزئيا او كليا. وفي قطاع الكهرباء والطاقة تعرض لأضرار مادية كبيرة في محطات التوليد وخطوط النقل وابراج الكهرباء ومحطات التحويل بالإضافة الى تضرر بقية القطاعات الأخرى مثل المياه والنقل والطرق، وخاصة في مناطق المواجهات العسكرية.

7- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة حيث وصلت نسبة الفقر الى مستويات بالغة الخطورة وأصبحت ليس فقط مشكلة اقتصادية واجتماعية وانما بالإضافة الى ذلك مشكلة إنسانية مؤرقة. وبحسب نتائج مسح ميزانية الأسرة 2014 م فقد استقرت عند 48.5% من حجم السكان ثم قفزت نسبة الفقر في عام 2016 م إلى حوالي 78% من حجم السكان. كما تنامت ظاهرة البطالة الاجبارية وخاصة بين الشباب في ظل اندام فرص العمل وفقدان بعض العاملين لوظائفهم نتيجة الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد.

8- تفاقم الأزمة الإنسانية والنزوح القسري. وفقا لبيانات منظمات الأمم المتحدة هناك حوالي 24 مليون من السكان يحتاجون الى مساعده إنسانية منهم 17 مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي. كما ان هناك أكثر من 3.6 ملايين نازح داخلي فقدوا القدرة على

الوصول الى أصولهم الإنتاجية وسبل معيشتهم ويعيشون أوضاعا صعبة حيث يفتقرون إلى الحاجات الأساسية بالإضافة الى معاناة عشرات الآلاف من الجرحى و اسر الشهداء.